العرب
السبت 2021/05/22
السنة 43 العدد 12066

المنافسة الجيوسياسية.. توصيف أميركي فضفاض لحالة اللاسلم واللاحرب مع روسيا والصين

تطوير الخيارات العسكرية حجر الزاوية في إستراتيجية الدفاع الأميركية

تحولت المنافسة الإستراتيجية مع القوى الإقليمية الصاعدة (أي الصين وروسيا) إلى شاغل رئيسي بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حيث تنظر الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن إلى نمو القوة الاقتصادية للصين، وتوسع النفوذ الروسي عالميا كتحدّ حقيقي لا يقل أهمية عن ملفات أخرى مثل الإرهاب. ويعتقد الخبراء والمحللون أنه بوسع المنافسة الجيوسياسية مع بكين وموسكو أن تخدم أهداف إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية، حيث ستركز واشنطن على تطوير خياراتها العسكرية استعدادا لأيّ مواجهة أو حرب مستقبلية محتملة.

المنافسة وسيلة وليست غاية

واشنطن - بينما تعيد الإدارة الأميركية ترتيب أولويات خياراتها السياسية وتحديد أهم الملفات التي تحتاج للتعامل معها بشكل عاجل، تبرز المنافسة مع الصين وروسيا لتبدو على رأس تلك الأولويات مع خفوت شواغل أخرى كانت تتصدر جدول الأعمال في وقت سابق.

ويشير خبراء ومحللون إلى أن المنافسة الجيوسياسية مع الصين وروسيا وإن كانت بمثابة توصيف أميركي فضفاض لحالة اللاسلم واللاحرب مع خصومها، إلا أنه بوسعها أن تخدم أهداف إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية.

وأبرز المحلل السياسي رافائيل كوهين، وهو ضابط سابق بالجيش الأميركي، في تقرير نشرته مؤسسة البحث والتطوير الأميركية (راند) أنه منذ أن أعلنت إستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 تعتبر "المنافسة الإستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، هي الآن الشاغل الرئيسي في الأمن القومي الأميركي".

ولم يكن هناك مصطلح أكثر عصرية في دوائر السياسة الدفاعية من "المنافسة". وقد كان ذلك موضوع أي عدد من التقارير والمذكرات والبيانات العامة، وقد تضمن أول خطاب للرئيس الأميركي جو بايدن أمام الكونغرس، هذا المصطلح.

ويتمثل هدف إدارة بايدن من "التوجيه الإستراتيجي" المؤقت الذي نشر مؤخرا في تحقيق "الغلبة في منافسة إستراتيجية مع الصين أو أي دولة أخرى".

وعلى أحد المستويات، هناك سبب وجيه لشعبية هذا المصطلح، إذ أن الولايات المتحدة تبذل جهودا مضنية من أجل النفوذ مع الصين وروسيا في أجزاء كثيرة من العالم. ولكن في حين أن "المنافسة الإستراتيجية بين الدول" قد تكون وصفا دقيقا للبيئة الدولية، إلا أنها قد لا توفر إستراتيجية دفاعية جيدة.

> ماذا ينبغي لوزارة الدفاع الأميركية أن تفعل في وقت السلم إن لم تكن تتنافس مع الصين وروسيا، هل ينبغي لها أن تستعد لكسب الحرب المقبلة

وتستحضر المنافسة بين الدول صور المباريات الرياضية أو الأسواق الاقتصادية. غير أن هذه المسابقات ملزمة بالقواعد، وتخضع للحكم عليها من جانب الحكام، وتنتج في نهاية المطاف فائزين وخاسرين. وعلى النقيض من ذلك، يلفت كوهين إلى أن المنافسة الجيوسياسية تفتقر إلى مثل هذا الوضوح، فلا توجد بداية أو وسط أو نهاية، ولا قواعد ولا حكام.

وبقدر ما يتحدث منظّرو العلاقات الدولية عن المنافسة، فإنهم يستخدمون هذا المصطلح بشكل مجرد لوصف كيف تتسابق الدول باستمرار مع أقرانها من أجل الهيبة والسلطة والأمن.

لكن الإستراتيجيات تحتاج إلى أن تكون ملموسة وملزمة، بدلا من أن تكون غامضة ووصفية. والمنافسة، كهدف، لا توفر أيا من هذه السمات. وفي حين يحدد ذلك من الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تتنافس معه (أي الصين وإلى حد أقل روسيا)، فأين وكيف ولماذا تترك مفتوحة.

وقبل كل شيء، فإن المنافسة وسيلة وليست غاية. وعلى هذا النحو، فإنها لا تصف ما تريد الولايات المتحدة تحقيقه. ففي نهاية الأمر، فإن الصين وروسيا دولتان كبيرتان وقويتان، وبغض النظر عما يفعله الجيش الأميركي في وقت السلم، فإن هذا لن يتغير.

رافائيل كوهين

المنافسة الجيوسياسية بين واشنطن وخصومها تفتقر إلى الوضوح

وبسبب أن هذا المصطلح غير محدد بشكل جيد، فإن التركيز على المنافسة يحول دون اتخاذ خيارات صعبة ولكنها ضرورية بشأن المكان الذي ينبغي لوزارة الدفاع أن تخصص فيه مواردها.

وفيما تشكل الصين وروسيا قوتين عالميتين، ولهما وجود بشكل أو بآخر في كل ركن من أركان العالم تقريبا، لكن ليس كل هذا النفوذ يهدد الأمن القومي الأميركي بنفس القدر.

ويرى التقرير أن المنافسة ليست لها مهام محددة، وقد فسرت وزارة الدفاع المنافسة على أنها كل شيء أقل من الصراع الفعلي. وتقع بعض هذه المهام، مثل ردع العدوان الصيني والروسي، مباشرة في المسار العسكري، ولكن يمكن القول إن مهاما أخرى تعتبر أكثر ملاءمة لجهات أخرى في الحكومة الأميركية.

على سبيل المثال، قد تكون وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومنظمات المجتمع المدني أفضل في مواجهة استثمارات

الحزام والطريق الصينية، أو إبطال عمليات النفوذ الروسي، أو فضح محاولات القوتين للتخريب السياسي. وبهذا المعنى، فإن توجيه الجيش للمنافسة يقوض تعهد إدارة بايدن بـ"رفع مستوى الدبلوماسية كأداة لملاذنا الأول".

ويتساءل التقرير: ماذا ينبغي لوزارة الدفاع أن تفعل في وقت السلم إن لم تكن تتنافس مع الصين وروسيا؟ ويجيب أنه ببساطة، ينبغي لها أن تستعد لكسب الحرب المقبلة، مع هزيمة أي عدوان عسكري.

وينبغي أن توجه هذه الضرورة الأساسية القدرات التي تطورها القوة المشتركة، والتدريب الذي تقوم به، وكيفية عمل ذلك، ومع من تطور الولايات المتحدة علاقات عسكرية.

ومن خلال تطوير خيارات عسكرية ذات مصداقية، قد تكون الولايات المتحدة قادرة على ردع الصين وروسيا عن استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن. وقبل كل شيء، يخلص التقرير إلى أنه إذا ركز الجيش الأميركي على التحضير للحرب المقبلة، فقد يحقق أيضا ما يسميه وزير الدفاع لويد أوستن حجر الزاوية في الدفاع الأميركي، وهو ضمان عدم اضطراره لخوض حرب أبدا.

وقد تتمكن الولايات المتحدة من خلال تطوير خيارات عسكرية موثوقة من ردع القوتين (روسيا والصين) عن استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن.

السودانيون في لبنان: لاجئون منسيون يبحثون عن وطن ثالث

بيروت - عند الحديث عن اللاجئين في لبنان قلما يحضر إلى الأذهان "السودانيون" منهم، على الرغم من أنهم من أقدم اللاجئين في هذا البلد، ما يعكس حجم التهميش بحقهم ويجعلهم يعانون في صمت.

رحلة لجوئهم إلى لبنان بدأت منذ نحو 20 عاماً، وتختلف أسبابها من شخص إلى آخر، فمنهم من لجأ إلى هذا البلد لأسباب سياسية إبان حكم نظام عمر البشير (1989 – 2019)، ومنهم من لجأ إليه نتيجة الاضطهاد في ظل النزاعات العرقية والقبلية.

ويبلغ عدد اللاجئين السودانيين المسجلين في لبنان لدى مفوضية شؤون اللاجئين 1803 لاجئين، إلا أن عدد طالبي اللجوء الذين لم يُبت في ملفاتهم بعد يُشكل نحو ضعفي عدد المسجلين.

وفي كلتا الحالتين لا يحظى هؤلاء جميعهم بمساعدات الغذاء والسكن، ومن تصله المساعدات لا تكون كافية لسد الاحتياجات المعيشية، وفوق كل ذلك تزيد الممارسات العنصرية معاناة ذوي البشرة السمراء.

ويطمح جميع اللاجئين السودانيين لإعادة توطينهم في بلد آخر، عن طريق مفوضية شؤون اللاجئين، لكن أكثرهم لم يحظوا بعد بتلك الفرصة، ويؤكدون في الوقت نفسه استحالة العودة إلى بلدهم بسبب الظروف الأمنية هناك.

ولا يقطن اللاجئون السودانيون في تجمعات أو مخيمات على غرار اللاجئين السوريين أو الفلسطينيين، إنما في شقق منفردة يستأجرونها بشكل جماعي، ويستقبلون فيها من يلجأ حديثاً من أبناء وطنهم إلى لبنان.

في إحدى ضواحي العاصمة اللبنانية بيروت تزدحم شقة سكنية صغيرة بـ18 لاجئاً سودانيا، قرروا أن يقطنوا مع بعضهم البعض بسبب عدم توفر المال لديهم، فيتشاركون في دفع إيجار هذه الشقة.

وقال خطيب، أحد قاطني هذا المكان، إنه وبقية اللاجئين الآخرين يتوزعون في الغرف لأن الشقة ضيقة جداً بالنسبة إلى عددهم الكبير، وبعضهم ينام في المطبخ والبعض الآخر في الشرفة.

وأضاف خطيب خلال تصريحات صحافية أن المبنى الذي يضم شقتهم المستأجرة مهدد بالسقوط، كما أنهم يعانون من تسرب مياه الشتاء من السقف، وقد يقضون أياما متتالية دون نوم بسبب تلك الظروف الصعبة.

أما عن الطعام والغذاء "فالعدس المغلي بالمياه هو طبقنا اليومي والوحيد، نعدّه ونتناوله جميعاً، فلا إمكانية لدينا لشراء نوع آخر من الطعام"، وفق خطيب الذي ناشد في ختام حديثه المعنيين مساعدتهم.

ويشكل اللاجئون السودانيون في لبنان نسبة 9 في المئة من إجمالي عدد اللاجئين كالعراقيين والإثيوبيين والمصريين والصوماليين، باستثناء السوريين والفلسطينيين.

إلا أنهم يشكون من تمييز تجاههم من ناحية الاهتمام بهم وتقديم المساعدات لهم، مقارنة بالجنسيات الأخرى.

أما مريم، التي وصلت إلى لبنان منذ 3 سنوات، فنقلت لوسائل إعلامية معاناة معظم النساء والأطفال السودانيين اللاجئين، حيث يعاني هؤلاء تمييزاً عنصرياً في الكثير من الأحيان، لاسيما في المتاجر والمدارس.

معاناة زادها كورونا سوءا

وقالت إن "هناك تمييزا عنصريا واضحا تجاه لون بشرتنا السمراء".

وأشارت مريم إلى أن "بعض المدارس ترفض استقبال أبنائنا لهذا السبب"، كما لاحظت أن "ممارسات التمييز بحقهم زادت في زمن جائحة كورونا". وأضافت أنها "من المستحيل أن تعود إلى السودان بسبب النزاعات القائمة هناك"، لاسيما في إقليم دارفور (غرب) حيث كانت تعيش، وما يرافق ذلك من انتهاكات إنسانية لاسيما بحق النساء.

وفي السنوات الماضية انتقدت منظمات حقوقية، من بينها "هيومن رايتس ووتش"، اعتقال السلطات اللبنانية بعض اللاجئين السودانيين وترحيلهم إلى بلادهم، بعد توقيفهم لعدم حيازتهم أوراق إقامة.

بدوره قال اللاجئ السوداني أيوب هارون إنه يعاني كالكثير من اللاجئين صعوبة في تأمين الغذاء والسكن.

وأشار إلى أن الوضع ازداد سوءا في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة في لبنان وجائحة كورونا.

وأضاف أيوب "نعاني كثيراً في تأمين المياه لاستعمالها سواء في الوضوء أو في تنظيف الأواني، وأحياناً نبقى أسبوعين دون استحمام بسبب ذلك".

معظم تلك المعاناة أكدتها ليزا أبوخالد، المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان، حيث قالت إن اللاجئين بمختلف جنسياتهم في لبنان يعانون جراء الأزمات المتفاقمة.

وأضافت ليزا أن مفوضية اللاجئين تقدم خدمات لكل اللاجئين دون تفرقة بين الجنسيات، وتحاول أن تلبي حاجيات الفئات الأكثر هشاشة بالمساعدات الإنسانية والدعم المالي والحماية القانونية والرعاية الصحية وغيرها.

وأشارت إلى أن "المطلب الأكبر للاجئين وخاصة السودانيين هو إعادة توطينهم في دولة ثالثة".

وكشفت أن "هذا العام سيتم تقديم ملفات لاجئين في لبنان من مختلف الجنسيات من أجل توطينهم في دول جديدة".

ليزا أبوخالد

> المطلب الأكبر للاجئين في لبنان وخاصة السودانيين هو إعادة توطينهم في دولة ثالثة

وشهد محيط مفوضية شؤون اللاجئين في بيروت سنة 2019 اعتصاماً لعشرات اللاجئين السودانيين استمر أكثر من 3 أشهر، ضد ما وصفوه بتأخير البت في ملفات طالبي اللجوء العالقة منذ سنوات.

وليس كل السودانيين في لبنان من اللاجئين، إنما توجد جالية تضم نحو 5 آلاف مهاجر لديهم إقامات رسمية، ويعملون في قطاعات حيوية، ومنهم من جاء سعياً للعلم، لكن الأزمة الاقتصادية في لبنان أجبرت بعضهم مؤخراً على العودة إلى بلدهم.